

تقرير التنمية البشرية: الحقوق

- الحدود الفعلية والملموسة لنطاق تدخل الدولة الاجتماعي وحجمه، وهي تفتقد بشكل غالب مراسيم تنظيمية مفصلة، وإلى نظم استهداف محددة، وكذلك برامج مزمنة قابلة لأن توضع موضع التطبيق. كما أنها تخلو من منظومة المؤشرات والمعايير التي تسمح بالتثبت من فعالية نتائج التدخلات الاجتماعية.

إن هذه «الفرغات» الفاقعة في المرجعية القانونية للتدخلات الاجتماعية أفسحت ولا تزال تفسح المجال واسعاً أمام السلطات العامة - وأمام العصبية الضيقة للجماعات التي تتلطي خلفها - كي تمعن في ارتكاب الهدر وارتجال المبادرات الآتية وغير المدروسة وممارسة ازدواجية المعايير، بعيداً عن المحاسبة والمساءلة.

التجسيد الراهن لحقوق المواطنة الاجتماعية: ■ يعكس هذا الواقع جانباً أساسياً من تبعات الليبرالية الاقتصادية اللبنانية المحققة تاريخياً، والتي تركت مسائل كثيرة - ترتبط بحقوق المواطنة الاجتماعية - لفعل أليات السوق، أي للاعتبارات الحكومية أساساً بعامل الربح، في مجتمع يتسم بعدم المساواة. وقد تزامن هذا النهج مع استثمارات ضخمة نسبياً وجهد القطاع الخاص نحو مجالات اجتماعية مختلفة (الصحة، التعليم...). وهذا ما انطوى في أن واحد على نقاط قوة (توفير الخدمة، تنويعها، تطوير حجم ونوع التجهيز...) وكذلك على نقاط ضعف فاقعة (التحكم في أسواق الخدمات، شيوع احتكار القلة في بعض هذه الأسواق، التلاعب بالمعايير والمواصفات، التكتل التفاوضي للاعبين الأساسيين في القطاع الخاص في وجه الدولة التي تمول جزءاً من هذه الخدمات...).

■ بالرغم من أن النزاعات الأهلية المتتامة والإعتداءات الإسرائيلية المتكررة، قد أضعفت - موضوعياً - قدرة الدولة على إنتاج وتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية، فإن الإنفاق العام الاجتماعي اتجه نحو الارتفاع في السنوات العشر الأخيرة، كنسبة من إجمالي الإنفاق العام. بيد أن النتيجة العملية - بحسب ما تؤكد الدراسات الإحصائية المتاحة - بقيت فجة وواضحة: إن مخرجات عملية التنمية الاجتماعية في لبنان لم تتناسب قط مع حجم الإنفاق الاجتماعي العام، الذي يرتدي في جانب أساسي منه طابعاً رجعيّاً (Regressif) بسبب عوامل عدة، أهمها ضبابية وعدم وضوح نظم الاستهداف، وتعدد الوسطاء بين الخدمة العامة والمواطن.

■ فتجسيد الحق في التعليم تطوّر بسرعتين (Deux vitesses)، واحدة للفقراء والفئات الاجتماعية المهمشة، وأخرى للشرائح العليا من الطبقة الوسطى وللميسورين. وانعكست هذه الازدواجية تفاوتاً حاداً في نوعية التعليم، وتبايناً في معدلات الرسوب والتسرب والترفع وغيرها من المؤشرات) بحسب أنواع التعليم

كهاك حمدان *

يرتبط مفهوم المواطنة الاجتماعية بموضوعه الأم، أي موضوع المواطنة الأعم والأشمل، مع تركيز على حقل محدد هو الحقل الاقتصادي - الاجتماعي. ويعبر هذا المفهوم عن موضوعات محددة تؤثر في المقدرة الكامنة للمواطنين على تطوير ذواتهم وقدراتهم ومواردهم في مواجهة عوامل الندرة وأوجه عدم اليقين.

وتتوزع هذه الموضوعات التي يغطيها مفهوم المواطنة الاجتماعية على مستويين أساسيين اثنين: المستوى الأول هو ذو طابع كلي وشامل ويشمل السواد الأعظم من المواطنين، ولا سيما الطبقة الوسطى والشرائح الدنيا من هذه الطبقة التي تمثل أكثر من ثلثي إجمالي المقيمين (الحق في الصحة والحق في التعليم والحق في العمل...); أما المستوى الثاني، فهو أضيق نطاقاً ويشمل فئات محددة تقع في أسفل الهرم الاجتماعي وتعاني من الفقر المدقع والبطالة والتهميش والإعاقة والإقصاء واللامساواة.

مشكلة الضمانات للمواطنة هي في نظام سياسي محكوم بمنطقتين، منطلق الدولة المدنية ومنطلق الجماعات الدينية السياسية

والتمييز بين هذين المستويين ضروري من الناحية البرنامجية، حتى لا يصار إلى التضحية بأحدهما لمصلحة الآخر، وبخاصة حتى لا يسهل للسلطات العامة التملص من موجبات التعامل مع المستوى الأول، بحجة «التفرغ» لمعالجة المستوى الثاني الذي - بالرغم من أولويته - يبقى محصوراً بنحو 10 إلى 15 في المئة من إجمالي المقيمين. وأي مقارنة لمسألة الحقوق الاجتماعية يجب أن تراعي موجبات اندراج المستويين المذكورين ضمن إطار منسق من التكامل والترابط.

حول الإطار القانوني/ التشريعي الناظم للمواطنة (الاقتصادية) الاجتماعية

وبخلاف الأنواع الأخرى من حقوق المواطنة التي غالباً ما تكفلها النصوص القانونية، فإن حقوق المواطنة الاجتماعية والاقتصادية لا تحظى بمثل هذه التغطية في تلك النصوص. فهذه الأخيرة تتسم بقدر كبير من العمومية، وكذلك من التقادم، ولا تخلو في أحيان كثيرة من تناقضات. وبصورة أكثر تحديداً، فإن النصوص القانونية لا تعين - في أغلب الأحيان

لم تمت، ألم تر من مات؟

حسان الزيت

يُنقل أن وليد جنبلاط حين يمازح غازي العريضي المعروف بموهبته الخطابية يقول له: لكل طائفة قنديلها، ويقصد بالطبع كما لا يخفى على أحد المتفوه ناصر قنديل.

صائب جنبلاط ومهضوم. فالماذهب عندنا تتشابه كأنها إخوة، أو يولد بعضها من بعض، ووجوهها مرابيا.

لكن، على الرغم من ذلك، ثمة اختلافات في ما بينها. ما يعني، وبعداً عن أي هرطقات أنثروبولوجية وتفاهات عنصرية، هو ما «تمتاز» به الشيعة السياسية عن غيرها من السياسات الطائفية. أقول ذلك وإن كنت أجتنب إثارة الغيرة لدى السياسات الطائفية الأخرى، الغيورة بعضها على بعض.

الشيعة السياسية، اليوم، سيامية، برأسين وجسد واحد.

هذا ليس اكتشافاً جديداً. الجميع يعرف. واللبنانيون أكثر من يعرف. يعرفون حتى وهم لا يعرفون. يعرفون حتى وهم يجهلون أنفسهم ويحجب بعضهم بعضاً خلف سواتر من الجهل والعنصرية، بعضهم تجاه بعض. هكذا، يمكن من يشاء أن يكون طائفيًا ويمقت طائفية الآخرين ويكره الآخرين. بلطف وحضارة وديموقراطية، يمكن من يشاء أن ينتبه فجأة إلى خطر الشيعة السياسية، كأنها ولدت فجأة ولم تكن يوماً حركة «محرومين» (أي ضد الحارمين) وخاضت ضد إسرائيل حرباً أو حروباً لا تزال آثارها بعملية تسوية. ويمكن من يشاء أيضاً أن ينزعج من استنفار السنيّة السياسية بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، كأن هذا الاستنفار عارض بسيط وترف يمكن الاستغناء عنه، وكأن الحريري لم يكن، واغتياله لا يهدد النظام الذي أسهم في بنائه. ويمكن من يشاء أيضاً أن يستغرب إصرار المارونية السياسية على الحفاظ على امتيازاتها في النظام. ويمكن ويمكن ويمكن. ما أشطر اللبنانيين في التنصل من المسؤولية ومن الوعي. لا أبرياء بيننا.

كما السياسات الطائفية عموماً، كذلك الشيعة السياسية، تتبلور، تتجلى، بين حب الذات والاستعداد لملاقاة «حب» الآخرين. لم تولد فجأة، نبتت في الأطراف «المحرومة»، ونزحت إلى أحزمة البؤس، وانتشرت وتمددت وتمزقت وخافت وأخافت. وفي مسيرتها المجلّة هذه تصارعت مع نفسها حتى وجدت السبيل إلى ائتلافها المشروط بظروف المرحلة المحليّة والإقليمية.

ثمة رأس، في الائتلاف السيامي هذا، ولد في مرحلة السعي إلى مجاورة المذاهب الأخرى، وما زال (حركة أمل - نبيه بري) ينظر إلى البلد من لعبة النظام بما هو تقاسم مذهبي طائفي يستند إلى الظروف الإقليمية. الدولة بالنسبة إليه حصص ومنافع يجاهد لنيل القدر الأكبر منها. أما الرأس الثاني (حزب الله)، الذي ولد من الأول وقد ثار عليه، فتبلور «وعيه» وخطابه إبان الحرب، في خضم النزاع المذهبي المعقود على شبكة من الحروب والعقائد الإقليمية والتاريخية والدينية. وإن لم ينس للحظة أنه ثورة على الرأس الأول، تجاوز طموحه إلى إغائه، بل أدرك أن الرأس الأول ضرورة سياسية بالنسبة إليه. وقد باتا، في اللحظة السياسية التي تشهد تحالف حليفهما الإقليميين، شريكين يوزعان الأدوار الداخلية. الأول في الدولة ويسعى إلى المزيد و«الرحرحة» على صعيد الحصص والمنافع، والثاني عينه على النظام بما هو سياسة وموازن قوى محليّة وإقليمية. الأول ابن صيغة 1943 والجمهورية الأولى ويتحرك لميثاق جديد له فيه حصة وتمثيل وامتيازات. والثاني ابن الحرب المفتوحة على كل الجهات والجبهات، وابن الثورة ضد الرأس الأول وحركته نحو التمثيل بالآخرين والوقوف بينهم.

فضرورة الرأس الأول للثاني من سهولة إيجاده (الأول) لغة مشتركة مع آخرين في السوق اللبنانية ودولتها، وفي السوق السياسية الإقليمية والعالمية، ولا سيما في لحظات البحث عن مخارج وتسويات. أما حاجة الرأس الأول إلى الثاني، فمن القوّة الحربية والتعبوية التي يخترنها. وإذا كان الرأس الثاني يطمئن الذات المذهبية إلى نمو قدراتها وسلاحها، ينحو الأول إلى استثمار النمو ذاك وترجمته في الدولة، مع كلام يهدف إلى طمأنة الآخرين. فالرأس الأول يعرف حدود الآخرين، فيما الثاني يثير الالتباس والمخاوف عن فهمه للحدود عموماً. الرأس الأول يتقن لغات الآخرين. الرأس الثاني يحترف الثورة على لغات الآخرين، الثورة بما هي إحساس عميق عقيم يفقد الصوت والتواصل. ففيما يجد الرأس الأول دوراً مزدوجاً: تارة نحو الآخر وتارة في اتجاه الذات وتوجيهها، يسمع الثاني ارتدادات صوته وأصوات الآخرين. ويتفاقم الضجيج وسط صراع المذاهب المتوحدة، كل منها مع ذاتها.

بحكم ذلك، يبدو هذا الائتلاف قادراً، إن لم يكن على حوار الآخرين، فعلى الحوار في ما بينه، مع نفسه، وتالياً، يمكنه توجيه السؤال إلى نفسه: لم تمت، لكن ألم تر من مات؟

مزارعون لبنانيون يحصدون القمح في احد حقول صيدا (علي حشيشو - رويترز)



الزخار

تأسست عام 1953
تصدر مع شركة «أخبار بيروت»

■ مدير التحرير خالد صاغية ■ سكرتير التحرير حسان الزيت ■ مجلس التحرير
عربيات دوليات إيلي شلهوب، نفاة بيار ابي صعب، مجتم صحن شمس،
رياضة علي صفا، عدل عمر نشابة، سياسة فداء عيناوي، اقتصاد محمد زبيب
■ المدير الفني اميل منعم

■ رئيس مجلس الإدارة والمدير المسؤول ابراهيم الامين
■ المكاتب بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكوردي - الطابق
السادس ■ تليفاكس: 01759500 01759957 ■ ص.ب. 5963/113
www.al-akhbar.com

رئيس التحرير المؤسس
جوزف سماعة
(2007-2006)

مستشار مجلس التحرير
انسجي الحاج

■ الاعلانات Tree Ad 03 / 252224_01 / 611115
■ التوزيع شركة اللوانك 03 / 828381_01 / 666314_15